هل يحتاج التاريخ السعودي إلى إعادة قراءة؟

يعيش السعوديون اليوم الذكرى الرابعة والسبعين لإعلان ميلاد "المملكة العربية السعودية"، غير أنهم قادرون على الاحتفال بقرن وبضع سنين، بوصفها تؤرخ لاستعادة الملك عبد العزيز ملك أجداده، غداة ١٥ من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٠٢، انطلق بعدها إلى توحيد معظم أنحاء الجزيرة العربية تحت دولة واحدة، هي الثالثة في الجزيرة لأسرة آل سعود من نجد.

ومع أن الباحثين فضلاً عمن دونهم يجدون صعوبة في إضافة جديد عن دولة بهذا العمر الطويل، - يكتبونه لأبنائها- إلا أن مؤرخين سعوديين اعتنوا بالروايات والوثائق والأحداث، يرون أن ما يعرفه المواطن السعودي عن دولته لا يتجاوز العناوين، على حين يعتقدون أن تفاصيل واسعة قد تتجاوز مصادرها ملايين الوثائق، لا تزال في انتظار من يبعثها من مرقدها.

والباحثون من هذه الشريحة يتجاوزون الوثائق التي تتحدث عن لحظات اقتحام الرياض واستردادها وإعلان تأسيس المملكة، إلى ما هو أدق من تفاصيل يرونها ذات مدلول سياسي أو اجتماعي أو حضاري.

وعلى سبيل المثال تجمع الوثائق والمصادر على أن "اليوم الخامس من شهر شوال عام ١٣١٩هـ الموافق الخامس عشر من شهر يناير ١٩٠٢م كان الذي تمكن فيه الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن بن فيصل آل سعود من استرداد الرياض و العودة بأسرته إليها لكي يبدأ صفحة جديدة من صفحات تاريخ الدولة السعودية".

وهو الحدث التاريخي الذي يعد نقطة تحول كبيرة في تاريخ المنطقة نظراً لما أدى إليه من قيام دولة سعودية حديثة تمكنت من توحيد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، و تحقيق إنجازات حضارية واسعة في شتى المجالات . فعندما بادر الملك عبد العزيز بإعادة بناء الدولة السعودية ظهر ولاء المنطقة و سكانها لأسرة آل سعود التي تتمتع بتاريخ عريق و جذور قوية تضرب في عمق تاريخ المنطقة القديم و الحديث. كما تقول وزارة الخارجية السعودية.

ويماثله في الشهرة ما حدث "يوم السابع عشر من شهر جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ الموافق التاسع عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٣٢م، إذ صدر أمر ملكي أعلن فيه توحيد البلاد و تسميتها باسم (المملكة العربية السعودية) ابتداء من يوم الخميس ٢١جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ / الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م (الأول من الميزان)، ليصبح اليوم الوطني للمملكة".

وثائق من هذا القبيل وأخرى تتحدث عن "بداية ظهور النفط، وبعض مواقف المؤسس من الحربين العالميتين، إضافة إلى وثائق عن معارك مشهورة مثل السبلة ومثيلاتها"، ليس السعودي في شح من معرفتها ولكن ثمة وثائق يذهب المؤرخون إلى أن قيمتها تحتم كشف النقاب عنها.

ويشير عضو مجلس الشورى وأستاذ التاريخ في جامعة الملك سعود محمد آل زلفة إلى أن أمير منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز حاول أن يتدارك نقصاً حاداً في لم شتات الوثائق السعودية بين الأفراد والعواصم العالمية فوقف خلف إنشاء مؤسسة مهمة، سميت (دارة الملك عبد العزيز) تنهض بتوثيق وجمع تاريخ حقب الدولة السعودية، لكنها - كما يقول آل زلفة - بدأت متأخرة، وما تكفي وحدها للقيام بما يصبو إليه المؤرخون والدارسون، الذين أجهدهم مطاردة وثائق وطنهم في تركيا ولندن وسواها".

وأعرب عن أسفه لأن " تاريخنا الوطني كتب في فترات سابقة في منأى عن الوثائق الوطنية، لأنها أهملت إهمالاً كاملاً، والذين بدؤوا بالكتابة أناس مجتهدون، على أساس الرجوع إلى بعض المصادر هنا وهناك، بشكل تقليدي استمر عقوداً تفتقد للجديد، بسبب غياب المصادر الوطنية، ويجب أن نشكر ونعيد الفضل لأهله، وهم أولئك الرواد الذين استضافهم أو سمح لهم الملك عبد العزيز بمرافقته والبقاء إلى جانبه من الذين عاصروا المملكة منذ البداية، عرباً وعجماً".

أحبوه فتركوا أوطانهم

ويتساءل: "كيف نستطيع أن نعرف الكثير من جوانب تاريخنا الوطني لو لم يكتب أولئك الذين احتضنهم عبدالعزيز بصدره الواسع..حينما أسس دولة في طورها الثالث، كانت البلاد تفتقد إلى كفايات وخبرات، وأصحاب مواهب، مثل: فلبي، أمين الريحاني، فؤاد حمزة، والزركلي وغيرهم".

وهناك رحالة آخرون، مثل: محمد أسد النمساوي اليهودي، الذي رأى في منامه وهو في فيينا شمسًا تسطع من الشرق، وكان مراسلاً ناجحًا خلال الحرب العالمية الأولى.. فلما سمع عن عبدالعزيز، والإخوان، وقيام دولة في الجزيرة العربية؛ بدأ يفسر حلمه إلى أن دخل الإسلام، وكان من أكثر الناس حبًا لعبدالعزيز، وكتب كتابًا، وكان لمفكرينا الوطنيين محاولات في كتابة التاريخ متزامنة مع بعض هؤلاء، مثل عبدالغفور عطار؛ والسباعي وغيرهما ممن كتبوا، ثم الشيخ حمد الجاسر، الذي كتب بعضًا من تاريخ الجزيرة العربية على شكل مذكرات، نشرت في المجلة العربية أو الفيصل، وإذا جمعت هذه كلها تعد فصولاً متناثرة من تاريخ المملكة العربية السعودية، حتى جاء الأكاديميون الجدد، الذين مكنتهم الدولة على الابتعاث إلى الخارج.

وما بقى الآن في نظر آل زلفة يتجاوز معرفة وقائع بعينها إلى إلمام السعوديين بتاريخ وطنهم من مصادر وطنية كالوثائق، أما

الكتاب والمتطوعون من العرب والأجانب فيرى أنهم أسهموا بما فيه الكفاية.

وعاد إلى تساؤلاته قائلا: "هل كل ما كتبه الآخر عنّا هو تاريخنا الوطني الحقيقي؟! أم نحن الآن بحاجة إلى معرفة تاريخنا من مصادرنا الوطنية؟ إذن ما أهم مصادر التاريخ؟ أقول: الوثقائق. الملك عبدالعزيز منذ أن أسس دولته الحديثة؛ أسس دواوين متخصصة: ديوان شؤون البادية، وديوان الشؤون السياسية..إلخ. وحينما اكتملت الوحدة وضمت حكومة الحجاز أسس أول مجلس للشورى، الذي يعد أول مجلس شورى تعرفه الجزيرة العربية، حتى هذا العمل الرائد لهذا الزعيم الرائد لم يعط أبعاداً ولم ينشر كظاهرة حضارية .. هناك أجيال ستسألنا: ماذا كتب عن تاريخنا الوطني؟ فعلينا جمع وثائقنا في أي ديوان توجد فيه، لكتابة تاريخنا الوطني انطلاقًا من هذه المصادر الوطنية".

لكن آل زلفة عندما سألته "الحياة" عما تضيف الوثائق إلى ما كتبه معاصرو الملك عبد العزيز من العرب والأجانب، أجاب: "الوثائق لا تقول شيئاً لأنه لم تستثمر، كأنها مرت مر السحاب، لم تستثمر بالشكل الذي يجب. لاتزال بعض الوثائق في أماكن مظلمة لم تصلها أيد الباحثين؛ ولذلك هنالك شريحة من المهتمين أخذت تبحث عن بديل عبر الوثائق الأجنبية؛ وأنا واحد من المؤرخين الذين عولوا على الوثائق الأجنبية لأننا وجدنا تأثيراً بالغاً للدولة السعودية الأولى والثانية في المنطقة، وفي بريطانيا وروسيا، مع أننا

لم نهتم بتاريخها إلا مؤخراً ولا عذر لنا؛ لذلك أنا أطالب بإعادة كتابة تاريخنا من واقع الوثائق".

وأين الوثائق؟ "وزارة المالية تتكدس الوثائق فيها بشكل كبير، لكنها لم تقدم على هيئة يستفيد منها الباحثون. أنا أعتقد أننا ونحن نحتفل بتاريخنا الوطني لا نستطيع إبراز تاريخنا للأجيال لأننا لم نكتبه من واقع وثائقنا الوطنية".

ومع أن دارة الملك عبد العزيز التي تعد المؤسسة الأولى المعنية بهذا المطلب، تبذل جهوداً مضنية في سبيل لم الشتات المبعثر من وثائق السعودية العامة والخاصة، إلا أن آل زلفة لم يجد حرجاً في وصف حجم الوثائق التي أعلنت عن توفرها لديها بـ "القليلة جداً"، مقارنة بالحجم الحقيقي للوثائق الوطنية، والتي قدر أعدادها بالملايين، في وقت قال إن الدارة ربما لا تملك أكثر من ٢٠٠ ألف وثيقة. بينما تقول مصادر الدارة خلاف ذلك، وتؤكد امتلاكها لنحو ٣ ملايين وثيقة، أصلية ومصورة.

ويتطلع آل زلفة إلى أن يتم سن قانون يلزم الدولة بالإفراج عن أي وثائق لا يشكل نشرها خطراً أمنياً، معتبراً تحديد ذلك بثلاثين عاماً مناسباً. وهي مدة قال إنها "أقصى ما تسمح القوانين العالمية بأن تمكثها الوثائق مخبأة عن مواطني الدولة".

وما يميز الوثائق في نظر الباحث أنها "تمنح الكاتب والباحث فرصة أن يعرِّف الأجيال اللاحقة باللحظات الحاسمة في نشأة

كيانهم الذي يعتزون به، فنحن - فضلاً عمن بعدنا - نريد أن نعرف التاريخ الحربي، والرجال الذين حاربوا مع الملك عبد العزيز من منظور اجتماعي، وكيف يتم تمويلهم، ومن أين تأتي الأسلحة".

وثائق لم ترصد

وأما أحاديث الوثائق التي تثير لعاب عضو الشورى المثير، فهي كثيرة، غير أنه سمح بنماذج طريفة، وذات عمق في الآن، بينها:

- خلافاً للذين يعتقدون أن الملك عبد العزيز في حينه يعتمد على الأوامر والتعليمات الشفهية، وجدنا وثيقة تعود لعام ١٣٢٠هـ أي بعد دخوله الرياض بعام واحد، تتضمن توظيفه المحاربين، والمناطق التي كانت تمولهم. وهناك أسماء من أتوه بالزكاة من القصيم بأسمائهم، وكميات من التمر يعين بها غير المحاربين إخوانهم حاملي السلاح. قيمة هذه الوثيقة في نظر آل زلفة في أنها تجسد البعد المدني والحضاري للمراحل الأولى من نشأة الدولة.

- وثائق وجدناها في الأحساء ضمن مطاردتي للآثار التاريخية، أبكتني لأنني وجدتها مهملة وبين أدوات زراعية على رغم مما تمثله من قيمة تاريخية، تمتد حتى اللحظة. وتتحدث عن أن الملك لما دخل الأحساء وجد لديها قوانين متوارثة، بوصفها مدينة متحضرة، فجمع أناساً من الأحساء وقال: ترجموا لي هذه القوانين إلى اللغة العربية، وبعد انتهائهم من ترجمتها بعثوا

بنسخة منها إلى الملك. وقيمة هذه الوثائق في تبيانها أن الملك ليس عدواً للثقافة والحضارة.

- وجدنا وثائق في وقت مبكر من تاريخ الرياض، هي أشبه ما تكون بتوزيع النفقات بين المحاربين، وكانت وثيقة منها تتحدث عن طريقة توزيع الملك للذبائح بين زوجاته، فذكرت أن لفلانة شيئاً وللأخرى قسماً آخر، أما أخت الملك نورة فلها (نصف الذبيحة)، انظر كيف كانت قيمة المرأة.

- وجدنا وثيقة تحكي قصة إخراجه لأخيه سعد من الأسر لدى رجال الشريف الحسين، وكان سعد من أشجع فرسان الملك، فتفاوض معهم عليه، حتى أطلقوا سراحه، وفي وثائق هذه القضية يجد المطلع البعد الإنساني في شخصية الملك، لمكانة أخيه الوجدانية منه كشخص دون بقية الاعتبارات.

ويستطرد: الأمير سعد نفسه وقفنا على وثيقة يطلب فيها من الشلهوب (مدير مالية الملك عبد العزيز) قطعة من قماش ينام عليها!

بطولة ملك ... لا تحتاج إلى وثائق

ويشير زميله عضو مجلس الشورى الدكتور عبد العزيز الثنيان الذي كتب سلسلة للأطفال عنوانها "بطولة ملك" تحكي اللحظات الأولى من فتوة المؤسس الملك عبد العزيز إلى لحظة إعلانه تأسيس المملكة، إلى أنه ليس مؤرخاً وإنما عالج بأسلوب أدبي ما تضمنته

المصادر الموثقة من تاريخ "ملك عظيم أمضى زهرة عمره فوق ظهر حصانه، يوحد ويجمع، يلم ويبني، وهدفت منها أن يقرأها الشباب وغيرهم، فيستعيدوا ذكر هذا العظيم ويعتزوا بهذا المؤسس، ويفخروا بالمجد الذي ورّثه، والتآلف الذي حققه".

وأضاف أن سلسلته تروي في الوقت نفسه "دهاء القائد وفطنة المؤسس، وبراعة الموحد، وعظمة الرمز، وتحكي الأهوال التي تعرض لها، والأخطار التي طوقته، وتصور الولاء الذي كان له عند الأجداد، والحب الذي كان له عند الحاضرة والبادية".

وأكد أنه إلى جانب ذلك حاول عرض "حلم المؤسس وبطولته وعكس فطنته ونجابته، وعظمته في المواقف الحرجة، وكيف عالجها؟ وتصور خوفه من الله، واحترامه للعلماء، وتقديره للفرسان، وإكرامه المخلصين، وصدق نيته وإخلاصه لدينه".

وبخلاف آل زلفة يعتقد الثنيان أن تاريخ المملكة لا يحتاج إلى إعادة صياغة، بقدر حاجته إلى توظيف، "فواقع المملكة البادي في دولة عصرية تمثل قلب العالم الإسلامي، وأحد أركان الاقتصاد العالمي، أبلغ من أي شيء آخر يمكن أن تتحدث عنه وثيقة مطمورة هنا أو هناك".

لكنه لم يقلل من أهمية الأبحاث التاريخية، والتنقيب في ذخائر التراث، مؤكداً أن "أي أمة لا تفتخر بتاريخها لن تنجح في التقدم بحاضرها" بيد أنه اعتبر القول بحتمية إعادة كتابة التاريخ السعودي "ضرباً من المبالغة والإثارة".

ويضيف: "هنالك آلاف المواقف الجميلة بل والمدهشة التي نقلتها لنا المصادر المنشورة بين أيدينا عن رجال السعودية الأوائل وعلى رأسهم الملك عبد العزيز، لكننا لم نوظفها كما يجب، ولم نستلهم منها دروساً تربط الماضي بالحاضر".

ثلاثة ملايين وثيقة تضمها الدارة

وتعد دارة الملك عبد العزيز التي يرأس مجلس إدارتها أمير منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز أبرز جهة تضمها السعودية، تُعنى بتوثيق تاريخ الدول السعودية الثلاث، وبذلت جهوداً مضنية، جعلت منها مقصداً للباحثين السعوديين والعالميين، هذا إلى جانب المتحف الوطني الذي يعد من أفخم المتاحف الوطنية في العالم، بما يضمه من تقنيات تعرف الزائر على تاريخ البلاد السياسي والديني، بأساليب مبتكرة، استخدمت فيها التقنية والصور والمجسمات بكثافة عالية.

وتضم الدارة ١٥ إدارة وقسماً، ربما يعتبر "مركز الوثائق والمعلومات"، بوصفه أحد الحاضنات المحلية لأهم أوعية المعلومات التاريخية التي تحفظ ذاكرة تاريخ السعودية بوجه خاص والبلاد العربية والإسلامية بوجه عام.

ويتخذ المركز عدداً من الوسائل لأداء مهمته في جمع الوثائق، منها المشاركة في المعارض المحلية والدولية التي تحرص الدارة على المشاركة فيها لاستكشاف الجديد في عالم الوثائق، ومد جسور

التواصل مع المؤسسات العلمية مثل الجامعات والمراكز الإرشيفية والبحثية في العالم، والتواصل المستمر مع المهتمين باقتناء الوثائق النادرة للحصول على نسخ من الوثائق المحفوظة لديهم.

ويشير أمين عام الدارة الدكتور فهد السماري إلى أن الدارة فتحت الباب للأسر السعودية والأفراد، خصوصاً من لهم علاقة بالعمل الحكومي أو من كانوا قريبين من أصحاب القرار أو من المؤثرين في المجتمع أو العلماء أوالأدباء لتسليم ما لديهم من وثائق في محاولة من الدارة للمساهمة مع أصحابها ومقتنيها في حفظها بعد إجراء جميع العمليات الفنية عليها من الإهمال والنسيان أو التلف و إبراز قيمتها التاريخية والعلمية، بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون التي وقعتها الدارة مع مراكز الوثائق العربية والأجنبية التي تحوي في جانب منها تبادل مصورات المواد العلمية والتاريخية المشتركة.

ويحتفظ مركز الوثائق والمعلومات بمجموعات ضخمة ونادرة من الوثائق المحلية الأصلية والمصورة التي تتجاوز (ثلاثة ملايين) وثيقة تشمل مراسلات تاريخية وصكوكاً وملكيات ووقفيات وخطابات رسمية وقرارات وبيانات وتقارير، إضافة إلى عشرات الآلاف من الوثائق العثمانية والأمريكية والبريطانية والفرنسية والهولندية والألمانية والهندية والروسية والإيطالية ذات العلاقة بتاريخ المملكة العربية السعودية وتاريخ الجزيرة العربية وتاريخ باقي العالم العربي والإسلامي حيث قام المركز بترجمة العديد منها

وعمل ملخصات لها باللغة العربية وتقديمها للدارسين والباحثين، كما يضم المركز قسماً للأوراق الخاصة تودع فيه الأوراق والوثائق الخاصة الشخصية من مراسلات ومذكرات لأعلام وشخصيات أسهمت في صناعة تاريخ المملكة العربية السعودية.